# النظـــام الاتحـادي ..بـد

## شروط مؤسسية ومالية للنجاح!!

**اتفق اليمنيون على دولة اتحادية مكونة من ستة أقاليم تكون سلطاتها هي المسئولة عن إدارة التنمية بعيدا عن المركزية التي يحملها الكثيرون سبب ما وصلت إليه اليمن من تردي في الأوضاع وفشل في إدارة الاقتصاد وتطبيق مبادئ الحكم الرشيد لكن يظل الملف الاقتصادي هو العنصر الأساسي ومعيار النجاح الذي سيتم من خلاله الحكم على النجاح أو الفشل.**

عبدالله الخولاني

إن نظام الأقاليم يتمحور حول تحقيق اللامركزية بهدف إحداث تنمية محلية يلمسها المواطن البسيط وفق نظام اقتصادي حيوي متداخل يعمل على التبادل المنفعي بين المجتمعات في الأقاليم المختلفة في إطار الدولة الواحدة كما أن النظام الاقتصادي لن يتغير في إطار الأقاليم إذا تمت الموائمة بين الدستور الاتحادي والقوانين المركزية وبين الأقاليم لأن الدولة ستكون دائرة جمركية واحدة كما أن حرية التنقل والعيش والاستثمار هي مكفولة لكل مواطن يمني كما أن التنافس بين الأقاليم سيكون على جذب الأموال المحلية والخارجية وهذا سيضمن مرونة القوانين وعدم تعقيدها مع مراعاة الخصوصية لكل إقليم.

### شروط مؤسسية

وكما يرى الخبير الاقتصادي الدكتور محمد القاهري هناك شروط مؤسسية في إدارة الأقاليم أهمها توزيع الاختصاصات بين السلطات المركزية والمحلية بما يضمن تحرير القرار الاقتصادي للسلطات المحلية بقدر يمكنها من تكميل دور مواطنيها المنخرطين في التنمية وتثبيت حق الاختصاص هذا وحمايته في الدستور الجديد أو في القوانين كما يفترض أن تنقل ??? على الأقل من اختصاصات الحكومة إلى الأقاليم وما دونها وتوفر نماذج لصياغة السياسات، ووضع الميزانيات، وتحرير تقارير الصرف والأداء، ومتابعة وتقييم التنفيذ وكذلك تحسين حوافز العمل الجماعي (النقابي، المدني، السياسي) من أجل تعزيز التشاور والتنسيق بين السلطات المحلية والمجتمع المدني وحشد الالتفاف المجتمعي حول مشروع التنمية لأنه لا نجاح للمشروع بدون زبائن والتنمية مشروع ضخم وبأمس الحاجة إلى أن تتوسع قاعدة تأييده والمشاركة فيه من قبل المجتمع بكل أطيافه ولابد من تطبيق الشراكة مع قطاع الأعمال والقطاع الخاص.

وطبقا للخبير القاهري فإنه من الضروري تحديد الاختصاصات وتوصيف الوظائف والإجراءات للهيئات والأشخاص في كل أجهزة السلطات المحلية وتطبيق الحوافز الوظيفية التي ترضي هاجس الترقي وتحقيق الذات (مثل استثمار المواهب ونفوذية القرارات التي يتخذها الأفراد في الوزارات والمصالح والمحاكم وما شابه)

وأيضا تطبيق الحوافز الوظيفية المالية بما يسهل رفع الأداء وتقليص الفساد ورفع القدرات التدريبية والمالية للإدارة بما يرفع من فعاليتها.

د.القاهري

### المنظمات

ويؤكد أن الأقاليم بحاجة إلى برلمان سلطة تنفيذية:( وزارات، مصالح -سلطة قضائية: نيابات، محاكم، شرطة قضائية، وسائل تحكيم وصلح، أحزاب محلية): لأنه إذا تركنا نفس الأحزاب المركزية تتنافس على السلطة في المركز وفي المحليات فستطبق نفس البرامج مما يكرس المركزية السياسية التي هي نقيض للفيدرالية. التي تعني نقل اختصاصات النظم السياسي إلى الأقاليم وينبغي نقل أدوات عمله أيضاً وهي الأحزاب وإلا لن يقوم بعمله المطلوب.

### تمويل الحكومة

ويوضح القاهري أن المقصود بتمويل الجهاز الحكومي في الأقاليم وما دونها، وهو الذي بواسطته ستستطيع الاقاليم المساهمة في تمويل التنمية ولا نتحدث وليس المقصود تمويل التنمية بشكل عام الذي يقدمه القطاع الخاص بآلياته الخاصة, بل التمويل الحكومي من خلال الميزانية العامة بأبوابها الثلاثة الرئيسية: أجور ومرتبات، تشغيل وصيانة، وإنفاق استثماري للتنمية .

ويشير إلى أن التمويل المطلوب هو كلفة الاختصاصات المنقولة، وهذا يعني أن الاختصاصات المحولة للإقليم تكلف 100 ريال فيجب أن تحول موارد مالية للاقليم بنفس المبلغ وبعد ذلك يمكن النظر في توليفة من تقاسم أوعية الإيراد وتقاسم عوائدها بين السلطة المركزية والسلطة المحلية وفق عدة مبادئ كما يطرحها الدكتور محمد القاهري وهنا لابد من استبعاد أن يتم تحويل التمويل من الحكومة المركزية إلى الإقليم بنسب تزيد عن 20٪ إلا في الحالات الاستثنائية من اجل أن تتولى سلطة الإقليم تحديد أوعية ومعدلات الضرائب والرسوم وأن تقوم هي نفسها بتحصيلها. اتباع التحويلات يلغي اللامركزية السياسية والمالية ويلغي في نهاية المطاف الفيدرالية ويتم تقاسم أوعية الإيراد: الضرائب والرسوم السيادية كعائدات الجمارك والخدمات البنكية والخدمات الدولية تبقى للحكومة المركزية، والضرائب على العقارات والزراعة والقات وعقود نقل الثروة ورسوم التراخيص المختلفة التي تمنحها السلطة المحلية تبقى لها بينما تذهب عوائد الوقف وما شابه إلى القطاع العام الأهلي (مساجد ومدارس وجامعات وقنوات إعلامية ومنظمات خيرية).

### تقاسم الموارد

وبالنسبة للموارد كما يرى الدكتور القاهري يتم تقاسم إيراد الوعاء طبقاً لنسب الاختصاصات الموزعة لكلٍ من السلطة المركزية والمحلية، مثلا: تقاسم إيرادات الضرائب على الأجور والأرباح والقيمة المضافة (المبيعات): بالمناصفه كما يتم تقاسم عوائد الثروات الطبيعية في الأقاليم أو الولايات بين سلطاتها والسلطة المركزية طبقاً لنسب الاختصاصات الموزعة أو لأي قاعدة منصفة يتم الاتفاق عليها ويتم تحصيل الضرائب على الأوعية الخاصة بالسلطة المركزية من قبل إدارة ضريبية خاصة بها وكذلك الحال بالنسبة للسلطة المحلية بينما يمكن تحصيل ضرائب الأوعية التي يتم تقاسم عائدها من قبل إدارة ضريبية مشتركة أو بقيام إدارة ضرائب إحدى السلطات بتحصيل حصة الأخرى في حالة الضريبة التي يقتسم عائدها ويقتطع من المصدر كضريبة المبيعات يمكن أن تحصل إدارة الضرائب المحلية ضرائب المبيعات الكلية وتحول إلى السلطة المركزية حصتها منها بشكل شهري أو دوري أم في حالة الأوعية الخاضعة للتصريح تُعبئ نسختان من تصريح أي مكلف إحداها تذهب لإدارة ضرائب السلطة المحلية والأخرى لإدارة ضرائب السلطة المركزية وهنا ينبغي مطلقاً استبعاد أن يتبع نظام تمويل المحليات بالتحويل من السلطة المركزية (كما في نيجيريا وماليزيا)، هذا يلغي الفيدرالية وينبغي أن يخضع التحويل وفق مبد العدالة الاجتماعية، من الحكومة المركزية إلى الأقاليم الفقيرة التي يقل إنفاقها للفرد عن المتوسط الوطني ووفق معادلة رياضية معقولة، والأقاليم الغنية التي يزيد إنفاقها للفرد عن المتوسط تدفع تحويلات للحكومة المركزية وفق معادلة وشروط وينبغي تحديد أولويات لصرف المبالغ المحولة إلى الأقاليم الفقيرة، ويستحسن إيجاد صندوق يمول التحويلات ويربط منحها بأبواب صرف لها صلة بمكافحة الفقر: التعليم والصحة والضمان الاجتماعي وليس لاستثمارات محلية أخرى أو لإنفاق جار وسيكون هناك مجال لتسويات إضافية عديدة حسب الاختصاصات المشتركة بين السلطة المركزية والسلطة المحلية أو الاختصاصات الطارئة أو اللاتناظر في تطبيق الفيدرالية.

### تمويل التنمية

تمويل التنمية في الأقاليم وفقا للدكتور القاهري سيتم من خلال الإنفاق الاستثماري للحكومة والقطاع الخاص بآلياته الخاصة واقتراض السلطة المحلية من بنوك محلية وخارجية لتنفيذ مشاريع استراتيجية ذات عائد وجدوى تقنع المقرضين وأيضا من خلال استقطاب مزيد من المنح والهبات النقدية والفنية والعينية أوالتمويل بالشراكة سلطة محلية-قطاع خاص-مستخدمين أو تحصيل ضرائب القات عبر خواص أو ادارة موانئ أو خدمات.

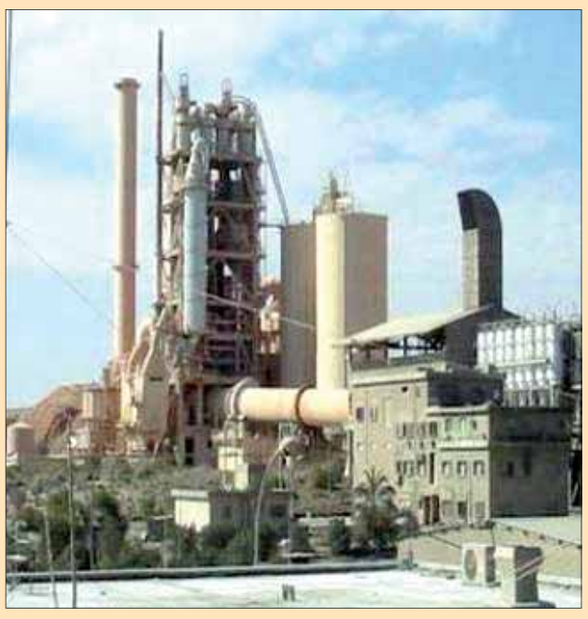

## رجـال الأعمـــال ... يتفاءلون بالتنافس ويتخوفون من فرض جبايات جديدة

**يبدي رجال الأعمال اليمنيون ترحيبا بالانتقال لنظام الأقاليم من النظام المركزي ويرون أنها ستكون خيرا للمجتمع اليمني، لكنهم رغم ذلك متخوفون من عدم وضوح مسألة الإدارة الاقتصادية في الأقاليم والعلاقة التي ستقوم بين حكومات الأقاليم والقطاع الخاص اليمني خصوصا في مسائل الجبايات والإيرادات هل ستكون كما كانت في النظام المركزي أم ستكون أكثر أم أقل عما هي عليه وفي نفس الإطار تبقى مسألة بيئة الاستثمار وتهيئتها في الأقاليم المشكلة الأهم التي يبحثون عن إجابات لها .**
**لكنهم في المقابل يطرحون فكرة المنافسة ويرون أن التنافس سيكون هو السمة في المرحلة المقبلة خاصة وأن هناك عوامل جديدة طرأت وهي أن الموارد المحلية ستكون رافداً للأقاليم .**
**آراء وتطلعات وتخوفات رجال الأعمال حيال الأقاليم يجملها الاستطلاع التالي:**

استطلاع /أحمد الطيار

### تطمين

يؤكد نائب رئيس الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة محمد محمد صلاح أن فخامة الأخ رئيس الجمهورية حدد عند لقائه برجال المال والأعمال الأسبوع قبل الماضي جملة من المزايا التي ستتحقق للاقتصاد الوطني جراء الانتقال لنظام الأقاليم ومنها أولا الاقتصاد والنشاط للقطاع الخاص حيث لن تفرض على القطاع الخاص أي ضرائب أو جبايات جديدة، وسيكون من السهل عليهم الحركة والانتقال والاستثمار في أي إقليم يرغبون فيه، كما أن الحكومات في الأقاليم سيكون من مهامها الأولى فرض الأمن والاستقرار وتهيئة البيئة الاستثمارية أمام المستثمرين وأنشطة الأعمال وستحظى تلك الأعمال بالرعاية في كل إقليم .

ويشير صلاح إلى أن فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي أثلج صدور رجال الأعمال اليمنيين وطمنهم أن كل أنشطتهم التجارية والصناعية والخدمية ستكون محل رعاية واهتمام في الأقاليم لأن الأقاليم ستعزز من الشراكة بينها وبين القطاع الخاص وهي شراكة حقيقية سيتم تنظيمها بما ينمي الاقتصاد الوطني ويسهل النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص وتوفير الأعمال والتحفيز للاقتصاد ليقوم بدوره في توفير فرص العمل ومكافحة الفقر وتحسين المعيشة الاقتصادية للمواطنين .

### نظام جيد

يعتقد الأستاذ الدكتور سعيد العبد بانعيمون رئيس لجنة الاستثمار بالاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية أستاذ الأسماك البحرية والموارد المائية مدير عام شركة بحر العرب للمنتجات البحرية المحدودة، بالمكلا بأن نظام الدولة الاتحادية سيكون أفضل بالنسبة لليمن ، وهذا النظام متبع في كثير من الدول الأخرى وأغلب الدول المتطورة اقتصاديا ،ويضيف أن الوضع الاقتصادي في الأقاليم سوف يمر بمرحلة انتقالية في البداية ، لكن على المدى البعيد فإن الوضع الاقتصادي سوف يتحسن ويكون إيجابياً جداً ، وستكون هناك منافسة بين الأقاليم وهذا سيؤدي إلى شحذ الهمم وإبراز المزايا لكل إقليم .

### المنافسة

يطرح رجال الأعمال عنوانا للمرحلة المقبلة يتمثل في المنافسة الاقتصادية لا أقل ولا أكثر، فهم يؤكدون كما يقول رجل الأعمال الشاب نبيل المزنعي أن هذا المجال هو باب اليمن الأول وعلى كافة القطاعات التنافس في إقامة بيئية استثمارية مغرية في الأقاليم، مؤكداً أن التنافس سيكون هو السمة في المرحلة المقبلة خاصة وأن هناك عوامل جديدة طرأت وهي أن الموارد المحلية ستكون رافداً للأقاليم التي ستكون بعيدة عن المركزية الزائدة التي كانت تشكل عائقاً أمام النمو والتنمية علاوة على أن الأقاليم ستكون قادرة على التميز وإبراز إمكانياتها البشرية والاقتصادية.

### الإدارة الاقتصادية

لرجال الأعمال تطلعات أن يكون النظام اللامركزي أكثر جودة في الإدارة الاقتصادية وتهيئة مناخات الاستثمار والأمن والاستقرار ولهذا يؤكد الدكتور بانعيمون أن النظام اللامركزي هو الأنسب لليمن في الوقت الراهن نظرا لاتساع رقعة اليمن وتنوع بيئتها الثقافية والاقتصادية ويؤكد على ضرورة أن يرتبط هذا النظام بالحرية الاقتصادية والتجارة أيضا.

محمد صلاح

أنور جار الله

د سعيد العبد بانعيمون

نبيل المزنعي

### رجال الأعمال الشباب

أكثر المتحمسين لنظام الأقاليم هم رجال الأعمال الشباب إذ يرون أنه سيجلب مزايا اقتصادية للبلد ويؤكد رجل الأعمال الشاب نبيل حسين المزنعي الرئيس السابق للجنة رجال الأعمال الشباب بالاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية أن لكل إقليم مميزات إما زراعية أو سياحية أو صناعية أو تجارية أو بحرية وهذا سيسهم في جلب الاستثمارات المحلية والأجنبية فيما لو وجدت التسهيلات المشجعة لذلك فمسالة الأقاليم إيجابية والأكثر إيجابية منها نوعية الإدارة ،ويؤكد أن التنافس سيكون هو السمة في المرحلة المقبلة خاصة وأن هناك عوامل جديدة طرأت وهي أن الموارد المحلية ستكون رافداً للأقاليم التي ستكون بعيدة عن المركزية الزائدة التي كانت تشكل عائقاً أمام النمو والتنمية علاوة على أن الأقاليم ستكون قادرة على التميز وإبراز إمكانياتها البشرية والاقتصادية.

### الشركات ذات الفروع

لاتبدو في الساحة أي وجود لتخوفات من النظام الاقتصادي في الأقاليم لكن هناك مخاوف من فرض جبايات على القطاع الخاص في ظل الأقاليم أكثر مما هي الآن وعلى ذلك يقلل رجل الأعمال أحمد جمعان من هذه المخاوف، ويقول لا أعتقد ذلك ،لأن كل إقليم سوف يحول يجذب القطاع الخاص للعمل عنده وستكون هناك منافسة وكل إقليم سيحاول تقليل الجبايات ، ومع ذلك تبدو المخاوف بادية على وجه جمعان نظرا لعدم حصوله على إجابة عن وضعية الشركات التي لها فروع عديدة في كل محافظة، ويشير إلى أن الخوف أن يتطلب الأمر من كل إقليم فرض ضرائب وزكوات وتحسين وخدمات من كل فرع فيما يتم دفع كل تلك الالتزامات في المركز الرئيس للشركة وهذا مثار تخوف لدى كل الشركات الكبيرة المحلية والدولية أيضا.

### مخاوف

يؤكد أنور جار الله عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالأمانة أن رجال الأعمال اليمنيين تنقصهم المعلومات الكافية عن فكرة الأقاليم وأنظمتها الاقتصادية، لكنه يشير إلى أن الأمر سيكون صعبا ويحتاج لوقت لتنفيذ هذه الأقاليم من جهة ومن جهة أخرى يطالب جار الله أن تجرى إصلاحات اقتصادية على الاقتصاد الكلي لتكون البيئة الاستثمارية جاذبة للاستثمار وتهيئة المجال أمام المستثمرين في اليمن بشكل عام .

ويؤكد على ضرورة أن تجرى إصلاحات عاجلة تعيد الاستقرار للاقتصاد وتوفر الأمن والأمن للمستثمرين وهذا هو الشيء الأهم لأن كل قطاعات الاقتصاد ستعمل وسيكون القطاع الخاص قادرا على النهوض باليمن سواء في وجود أقاليم أم لا.

### حلم

يحلم رجال الأعمال بوضع اقتصادي جديد ومتطور ،ولكن هذا سيكون بعد فترة كما يعتقد عبد الخالق الأشول رجل الأعمال لأن تنفيذ الأقاليم في نظره سيأخذ وقتا والتغلب على المشكلات الحالية لن تكون في يوم وليلة ، المهم أن يتم التغلب على الفساد والانفلات الأمني لأنه بدون هذا الشيء سيكون الوضع على ماهو عليه إن لم يكن أسوأ

### توفير الأمن

يشير الدكتور بانعيمون أن الإقليم الذي يستطيع أن يحسن الوضع الأمني ستكون فرص الاستثمارات فيه كبيرة ، فالاستثمار يتطلب بيئة استثمارية جاذبة ويرى أن الأقاليم سوف تحاول جذب أكبر عدد من المستثمرين لكن المهم هي البيئة الاستثمارية في الأقاليم ،ويشاركه الرأي الدكتور محمد عبد العزيز مدير شركة الشفاء للعسل، مؤكدا أنه لايوجد أي ضرر على رجال الأعمال والاقتصاد في فكرة الأقاليم ويقول، القاعدة الأساسية هي أن يتم إصلاح البيئة الاقتصادية بالأمن أمام المستثمرين وهذا سيؤتي ثماره للاقتصاد ككل انطلاقا من قاعدة أن الأمن هو الأساس لكل شيء وفقا لما قاله القران، ويدعو الدكتور عبد العزيز إلى إصلاح منظومة القوانين بحيث يكون الاقتصاد هو المحرك للسياسة وليس العكس كما كان في الفترة الماضية ويطرح فكرة التركيز على بناء الإنسان اليمني فهو الذي سيدير الاقتصاد وهو من يعرف كيف ينفذ الخطط، ويلفت إلى أن تحقيق الأمن والرخاء هما هو شيء في الحياة وبدونه لن يستطيع الإنسان اليمني عمل شيء فالأمن مهمة الدولة والرخاء يمكن أن يقوم القطاع الخاص به فالقطاع الخاص يجب إعطاؤه حقه وهو سوف يقدم كل ما من شأنه الرخاء سواء في الأقاليم أو في أي شكل آخر للدولة .

### بناء الإنسان

يرى صبري قبان مدير تنفيذي بشركة استثمارية في اليمن أن الاستقرار السياسي في اليمن هو الأهم فلو استقر البلد سياسيا سيأتي المستثمرون من كل حدب وصوب للاستثمار في اليمن ولن تكون الأقاليم عقبة أمام الاستثمار بل بالعكس ستكون الأقاليم مزودة بالقوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار كما في بلاد كثيرة ككندا وجنوب أفريقيا والهند فكلما ابتعدت عن المركزية كان النشاط الاقتصادي أسهل وأجدى أمام المستثمرين .

## الاقتصاد سيعتمد على التنافس

استطلاع/ حسن شرف الدين

خرج مؤتمر الحوار الوطني الشامي وثيقة تضمنت إعادة تشكيل الخارجة اليمنية إلى ستة أقاليم "آزال، سبأ، حضرموت، عدن، الجند، تهامه".. بهدف الابتعاد عن المركزية إلى اللامركزية وتوزيع المهام والاختصاصات على الأقاليم لاعتبارات إقتصادية واجتماعية وثقافية.

الكثير لازال متخوفاً ويتساءل كيف ستكون الموارد النقدية والموارد الطبيعية والجانب الاقتصادي في ظل الأقاليم الجديدة؟.. كيف ستكون العلاقات الاقتصادية والتجارية والصناعية بين هذه الأقاليم ومركزها في صنعاء؟.. وهل سيكون كل إقليم يتمتع باستقلالية اقتصادية ومالية واسعة أم محدودة؟.

"الثورة" حاولت من خلال هذا الاستطلاع نقل رأي الشارع اليمني حول الجانب الاقتصادي والاستثمار وعلاقته بالأقاليم.. فكانت الحصيلة التالية:

البداية كانت مع عبداللطيف محمد قلادة –طالب تجارة واقتصاد- تحدث قائلا: "اليمن تعيش حالة من التدهور الاقتصادي، إذا لم يتم معالجتها خلال الفترة القادمة وفي أسرع وقت ستنهار العملة اليمنية وتزداد نسبة البطالة في أوساط الشباب.. أمامنا تجربة جديدة لإعادة الاستقرار الاقتصادي علينا أن نخوضها بعيداً عن السياسة، تجربة الأقاليم يجب أن يعمل الجميع لإنجاحها فكل إقليم يتمتع بمصادر وموارد برية وبحرية وطبيعية".

وأضاف قلادة: إن الفساد متفشاً في مختلف أجهزة الدولة وخصوصاً في الجانب الاقتصادي الذي يعاني من فساد كبير يجب التخلص منه وتفعيل دور الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.. ولا شك أن هناك تخوفا على الوضع الاقتصادي في ظل الأقاليم من وجود تعارض في المهام والاختصاصات خصوصاً في الدخل القومي كالنفط والثروة السمكية وغيرها.. وعلى القائمين على صياغة الدستور أن يأخذوا في الاعتبار كافة الاحتمالات والخصائص لكل إقليم وأن يدعموا الأقاليم الضعيفة من مصادر دخل الأقاليم القوية اقتصادياً حتى يكون هناك توازن في دخل المواطنين على مستوى جميع الأقاليم.

### تنافس تجاري

أما كمال الحاشدي - خبير علاقات وتسويق تجاري- فيقول إن تقسيم اليمن إلى أقاليم سيخلق جواً من التنافس التجاري والاقتصادي بين الأقاليم المختلفة.. كما أن الأقاليم التي ستتمتع بصلاحيات كبيرة على مستوى الإقليم مما يحد من المركزية ويعطي صلاحيات أكثر لمراكز الأقاليم، كما أن الأقلمة سوف تعمل على محاربة وتجفيف الفساد لأنها ستخوض غمار المنافسة وإثبات الوجود.

وأضاف الحاشدي: يجب عند صياغة الدستور مراعاة كيفية التعاملات الاقتصادية والمالية والنقدية لأن هناك أقاليم تملك ثروات طبيعية مختلفة تكفيها وزيادة، وهناك أقاليم فقيرة لا تمتلك ثروات أو أن مصادر التنمية ضعيفة لديها.. يجب أن يراعي الدستور هذه المسألة حتى لا تتداخل الاختصاصات والمهام وحتى يكمل كل إقليم الأقاليم الأخرى.

### تحديد المصادر

أما فيصل أبوزيد –تاجر تجزئة- فيقول: إذا ما روعيت طبيعة كل أقليم من الناحية الاقتصادية وتم تحديد مصادر ثروات كل إقليم سوف يكون نظام الأقاليم مناسباً.. وسوف يكون هناك تنافس تجاري كبير من إقليم إلى آخر.. كما أن الأقاليم ستضمن التوزيع العادل للثروة من خلال تحديد نسبة كل إقليم من الثروات التي يمتلكها ونسبة المركز لتغطية العجز التي قد تظهر في أي إقليم لا يمتلك مصادر دخل.

وأضاف أبوزيد: إذا ما تم تطبيق مبدأ الحكم الرشيد في كل إقليم وكانت هناك شفافية في عرض موازنة كل إقليم ومصادر دخلها سيكون هناك انتعاش اقتصادي وحركة في التنمية غير مسبوقة.. كما أن المستثمرين اليمنيين سيلعبون دوراً بارزاً في تحريك عجلة التنمية في الأقاليم من خلال الاستثمارات الجديدة التي سيعمل كل إقليم على إبرازها وتشغيلها.. ويبقى الدور على الجهات الأمنية إعادة